

Distr.: General
30 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١١٧ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

٣	التوجه العام
٥	البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية
٧	البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا
٨	البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية
	البرنامج الفرعي ٤ - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية
١٠	الموارد البشرية
١١	البرنامج الفرعي ٥ - أقل البلدان نموا وأفريقيا والبرامج الخاصة
١١	ألف - أقل البلدان نموا

* A/61/50 و Corr.1.



- ١٢ بء - تنمية أفريقيا
- ١٣ جيم - البرامج الخاصة
- ١٤ البرنامج الفرعي ٦ - الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات
- ١٨ الولايات التشريعية

التوجه العام

١٠-١ يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج، الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، في زيادة فرص التنمية للبلدان النامية إلى أقصى حد ومساعدتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يعزز فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة، مع المساعدة في الوقت نفسه في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين.

١٠-٢ ويسترشد البرنامج في عمله بنتائج دورات الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية والهيئات التابعة له، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وشكلت القرارات الصادرة عن الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، المعقودة في ساو باولو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الأساس الذي استندت إليه أعمال المؤتمر. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيدمج البرنامج أيضا نتائج الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، المقرر عقدها في أوائل عام ٢٠٠٨. والمؤتمر هو المسؤول عن البرامج الفرعية ١ إلى ٥ من هذا البرنامج، بينما تقع المسؤولية عن البرنامج الفرعي ٦ على عاتق مركز التجارة الدولية.

١٠-٣ ومن أهم الأهداف البرنامجية الرئيسية التي انبثقت عن نتائج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد تعتبر دراسة الاستراتيجيات الإنمائية في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة، هي المهمة الأساسية للبرنامج الفرعي ١. أما البرنامجان ٢ و ٤ فسوف يهدفان إلى الإسهام في إقامة قدرات إنتاجية وفي بناء القدرة على المنافسة الدولية، بينما سيعمد البرنامج الفرعي ٣ والعنصر المتعلق بتيسير التجارة من البرنامج الفرعي ٤ إلى المساهمة في كفالة تحقيق مكاسب إنمائية من نظام التجارة الدولية والمفاوضات التجارية. وسيغطي البرنامج الفرعي ٥ الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بينما ستعالج الشواغل القطاعية لهذه البلدان في البرامج الفرعية الأخرى. وسوف يحظى إدماج المسائل الشاملة، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتخفيف وطأة الفقر، والبعد الجنساني، بالاهتمام اللائق في إطار توحي بلوغ الأهداف السابق ذكرها.

١٠-٤ وسوف يساهم الأونكتاد بقدر كبير في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الأخيرة. وبشكل خاص، سيساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية الواردة في إعلان الألفية، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لا سيما ما يتعلق منها بما يلي: الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية، والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والقضايا المنهجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، والتعاون

فيما بين بلدان الجنوب، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

١٠-٥ كما سيساهم الأونكتاد في تنفيذ ما يلي واتخاذ الإجراءات المحددة المطلوبة في الوثائق التالية: برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ؛ ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛ وبرنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية، واستراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يساهم الأونكتاد في مواصلة تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن القرارات الأخرى ذات الصلة.

١٠-٦ وفي محاولة للاستجابة بمزيد من الفاعلية للطلب العالمي المتغير، والإصلاح المطلوب للأمم المتحدة، سيسعى الأونكتاد إلى اتباع نهج متسق يمكنه من المعالجة السريعة والمترابطة للمسائل ذات الأهمية للبلدان النامية التي تواجه التحديات العالمية المعاصرة. وهكذا أدمج البرنامج الفرعي لتنمية أفريقيا في برامج البلاد التي تواجه أوضاعاً خاصة، لزيادة تآزر البحوث وتحليل السياسات إلى أقصى حد، ولاتباع نهج مترابط تجاه المسائل التي تهم هذه البلدان. أما قضايا العلوم والتكنولوجيا التي هي شرط أساسي للتنمية في عالم اليوم، فسوف تعالج بطريقة متكاملة من خلال البرامج الفرعية بترتيبات تنظيمية خاصة. وسوف يتوسع في تطبيق هذا النهج في مجالات أخرى استجابة للطلبات الجديدة من جانب البلدان النامية التي تواجه تحديات الاقتصاد الحديث. وسيسعى الأونكتاد أيضاً إلى زيادة مساهمته إلى أقصى حد بتعزيز دوره داخل المجتمع الدولي للمساعدات الإنمائية. وسوف يركز على النهوض بمساهمته الفكرية التي يمكن أن يقدمها عن طريق الجهود التعاونية مع المنظمات الدولية الأخرى التي لها قدر أكبر من الوجود القطري، أو مع الكيانات الخارجية مثل المؤسسات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، سيتعاون الأونكتاد بصورة وثيقة مع المؤسسات القطرية والدولية على غرار مؤسسات الفكر والبحث. وأخيراً، سيسعى إلى تقديم المساعدة التقنية بشكل أكثر تنظيماً وتبسيطاً، حتى يمكن الاستجابة بصورة أفضل للاحتياجات المتغيرة للمستفيدين.

١٠-٧ وسيقوم مركز التجارة الدولية بتكملة جهود الهيئتين الأم، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بتركيز أنشطته في مجال التعاون التقني على دعم جهود البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداً بمرحلة انتقالية، لا سيما قطاعات الأعمال التجارية فيها، لزيادة فرص التجارة والتنمية إلى أقصى حد، وللمساعدة في الاندماج في الاقتصاد العالمي بطريقة تزيد من فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة، في الوقت الذي يساعد فيه على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين. وسيقدم المركز دعمه لبناء القدرات

عن طريق نشر المعلومات والتدريب والخدمات الاستشارية، وهي أنشطة موجهة إلى جانب الطلب وإلى معوقات تنمية الأسواق على السواء. والجهات المستفيدة الرئيسية من هذه المساعدة التقنية هي المؤسسات التي تدعم التجارة في القطاعين العام والخاص والشبكات التابعة لها التي تقدم خدمات متخصصة لدعم التجارة إلى مؤسسات التصدير. وما فتئت أفريقيا وأقل البلدان نمواً تمثل إحدى الأولويات في مجال المساعدة التقنية التي يقدمها المركز.

البرنامج الفرعي ١

العملة والترايط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز وضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي تفضي إلى دعم النمو المستدام وإلى الحد من الفقر في البلدان النامية، على أساس سرعة تراكم رأس المال وزيادة المكتسبات من العملة، في ضوء زيادة الترايط بين الأنظمة التجارية والمالية الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وضرورة تلاحمها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد تصديقات الدول الأعضاء على التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة واعترافها بنتائج البحوث	(أ) زيادة فهم خيارات السياسات العامة على المستويين القطري والدولي وآثارها على التعجيل بخطي النمو وزيادة استقراره والحد من الفقر في البلدان النامية نتيجة لدعوة الأخذ بسياسات معينة
(ب) '١' زيادة عدد المؤسسات التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي	(ب) إحراز تقدم صوب تحسين القدرة على تحمل الديون البلدان النامية بتحسين إدارة الديون والإدارة المالية، وإعادة جدولة الديون أو تخفيف أعبائها
'٢' زيادة عدد البلدان التي تحسنت مواقف ديونها الخارجية	(ج) تحسن الأسس التجريبية والإحصائية والقاعدة المعلوماتية لاتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والدولي بشأن التجارة والسياسات المالية والاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية
(ج) زيادة عدد الطلبات الواردة من المستخدمين الخارجيين من أجل الحصول على المنشورات الإحصائية والمواد الإعلامية بالصيغتين الإلكترونية والمطبوعة	(د) تحسين البيئة المتعلقة بالسياسات المؤسسية والنهوض بالتعاون الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني
(د) زيادة عدد ما يتخذ من تدابير السياسات العامة والتدابير التشريعية ومبادرات التعاون الدولي	

الاستراتيجية

١٠-٨ شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسترکز الشعبة في عملها على تحديد الاحتياجات والإجراءات المعينة النابعة عن الاعتماد المتبادل بين التجارة والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، وسياسات الاقتصاد الكلي من وجهة نظر تأثيرها على التنمية؛ مما يساهم في إيجاد تفهم أفضل للترابط بين قواعد وممارسات وعمليات الاقتصاد الدولي من ناحية، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية من ناحية أخرى؛ ودعم البلدان النامية في سعيها إلى صياغة استراتيجيات إنمائية تناسب تحديات العولمة. وسيتحقق هذا الهدف عن طريق تكريس سياسات تقوم على (أ) البحوث والتحليلات الجيدة التوقيت والمستقبلية الطابع في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية، مع أخذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في الاعتبار؛ (ب) صياغة توصيات متعلقة بالسياسات العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛ (ج) مواصلة بناء توافق الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة في البلدان النامية؛ (د) بناء القدرات دعماً لتلك السياسات، بما في ذلك التدابير المتصلة بالتمويل الخارجي والديون. وسيجري نشر تقارير البرنامج الفرعي ووثائقه في ارتباط وثيق مع توفير الخدمات الاستشارية والتدريب وعقد حلقات العمل على الصعيدين الوطني والدولي؛ والتعاون التقني، خاصة في مجال إدارة الديون؛ وتقديم الخدمات الإحصائية والإعلامية بوصفها أدوات لمقرري السياسات ودعمها لبرنامج عمل الأونكتاد؛ وتقديم مساعدة خاصة للشعب الفلسطيني.

البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

هدف المنظمة: كفالة المكاسب الإنمائية الناجمة عن تزايد تدفقات الاستثمار الدولي ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وعن تزايد قدرة المشاريع المحلية في هذه البلدان على المنافسة دولياً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد مقرري السياسات الذين يوضحون تحسّن قدرتهم على مناقشة المسائل المتصلة بالاستثمار الدولي	(أ) زيادة القدرات على الصعيد الوطني لمناقشة مسائل الاستثمار الدولي وأبعادها الإنمائية
(ب) زيادة عدد ما تأخذه الدول الأعضاء في اعتبارها من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة	(ب) تحسين فهم السياسات المؤدية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والاستفادة منها والبعد الإنمائي للاتفاقات الدولية
(ج) زيادة النسبة المئوية للبلدان التي تشير إلى أن المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد قد أفادتها في تصميم السياسات العامة التي تهدف إلى تعزيز قدره مشروعاتها على المنافسة	(ج) تحسين الفرص أمام المشاريع في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تعميق الصلات بين الشركات المحلية والأجنبية وتحسين تفهم المسائل الناشئة في معايير المحاسبة والإبلاغ، ومسؤولية الشركات، والشفافية، وسلامة الممارسات المتبعة في الشركات

الاستراتيجية

٩-١٠ ينفذ هذا البرنامج الفرعي في إطار مسؤولية شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وستعمل الشعبة من أجل تحقيق هدف البرنامج الفرعي، على تحسين فهم المسائل وخيارات السياسات العامة في مجال الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا، وستواصل تعزيز دورها بوصفها المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليل الشامل للاستثمار الدولي. وستركز الشعبة على البعد الإنمائي للاستثمار الدولي وتدفقات التكنولوجيا، والتداخل بين العمليات العالمية ووضع السياسات الوطنية، والتكامل بين سياسات الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وستهدف الشعبة أيضاً إلى تعزيز قدرة البلدان النامية وبالأخص أقل البلدان نمواً، بناءً على طلبها، في مجال وضع السياسات المتكاملة وتنفيذها،

والمشاركة في المناقشات والمفاوضات المتصلة بالاستثمار الدولي، ودعم جهود البلدان النامية لبناء قدرات إنتاجية وللاستجابة للتغيرات العلمية والتكنولوجية عن طريق إجراء الاستعراضات العلمية والتكنولوجية وتشجيع نقل التكنولوجيا والابتكارات.

البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية

هدف المنظمة: كفالة المكاسب الإنمائية من التجارة الدولية والنظام التجاري والمفاوضات التجارية في مجال السلع والخدمات وتعزيز مساهمة قطاع السلع الأساسية في العملية الإنمائية من أجل الاندماج الفعال والمفيد للبلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرة البلدان النامية على فهم وتحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة بصورة أفضل، وصياغتها وتنفيذها في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية وتحسين بيئة التجارة الدولية، تسهيلات لدخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وتيسير لشروط هذا الدخول	(أ) زيادة عدد البلدان النامية التي تشارك بصورة فعالة في النظام التجاري الدولي
(ب) تعزيز القواعد والأدوات التحليلية والإحصائية والمتعلقة بالمعلومات لأغراض التجارة وصنع القرارات ذات الصلة بها في البلدان النامية، على الصعيد الوطني والقطري والدولي، وزيادة تفهم العالم للتفاعل بين التجارة والقدرة على المنافسة والتنمية	(ب) '١' زيادة عدد المستخدمين لنظام التحليلات التجارية وتحليل المعلومات، سواء عن طريق الانترنت أو الحل العالمي للتجارة المتكاملة ونموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية
(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج إنتاج وتجارة السلع الأساسية في التنمية، والنهوض بالشراكات الدولية في مجالي السلع الأساسية والتنمية	(ج) '٢' زيادة عدد البلدان التي يغطيها مؤشر التجارة والتنمية لرصد وتحديد المعايير المرجعية والترتيب فيما يتعلق بأداء التجارة والتنمية
	(ج) زيادة عدد البلدان التي حدث فيها تحسن في إدماج إنتاج السلع الأساسية والتجارة في التنمية، عملاً ببحوث وتحليلات الأونكتاد، والمداولات حول السياسات، والمساعدات التقنية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(د) تحسين قدرة البلدان النامية على تحديد مسائل المنافسة وحماية المستهلك ومعالجتها وعلى التعامل بفعالية مع الممارسات التجارية المقيدة في الأسواق الوطنية والدولية	(د) زيادة عدد البلدان التي تحرز تقدماً في وضع التشريعات المتعلقة بالمنافسة أو حماية المستهلك، وذلك تحديداً عن طريق وضع الصكوك القانونية أو اعتمادها أو تنقيحها، أو عن طريق التدابير الرامية إلى إنفاذ تطبيقها
(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التجارة والسياسة التجارية وأهداف التنمية المستدامة، بحيث يدعم بعضها بعضاً، وزيادة الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية في المناقشات الدولية	(هـ) زيادة عدد الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية والمجتمع الدولي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار مع تشجيع أهداف التنمية المستدامة في المناقشات الدولية أو عن طريق اتخاذ تدابير سياسات عامة محددة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

الاستراتيجية

١٠-٩ يُعهد بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي إلى شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. ولكي يحقق البرنامج الفرعي هدفه ستركز الشعبة على مساعدة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، في الاستجابة الفعالة للتحديات والفرص المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة مكاسبها إلى أقصى حد من التجارة الدولية، بما في ذلك التجارة فيما بين بلدان الجنوب، في السلع والخدمات ومن تنمية قطاع السلع الأساسية والتجارة فيه. وسيقوم البرنامج الفرعي برصد وتحليل تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي لمساعدة البلدان النامية على تنمية قدراتها للمشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية وفي قطاعات التجارة العالمية الجديدة والديناميكية ووضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، مع إيلاء اهتمام خاص لشواغل أقل البلدان نمواً. وسوف يتيح البرنامج الفرعي منتدى للمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة وبناء توافق الآراء بشأن المسائل الجوهرية والناشئة في مجالات التجارة الدولية، ونظم التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، والسلع الأساسية، وتجارة السلع والخدمات، والقطاعات الجديدة والديناميكية في التجارة الدولية، ضماناً لزيادة فرص دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق بطريقة يمكن التنبؤ بها، ودعم جهود هذه البلدان من أجل زيادة قدرتها على العرض والمنافسة ومعالجة تحديات التكيف. وسيجري التركيز بصفة خاصة على وضع معايير مرجعية

للتنمية بوسائل منها الإطار التحليلي لمؤشر التجارة والتنمية، وتحديد الحواجز غير التعريفية كما وكيفا ودعم التعاون بين بلدان الجنوب، والأفضليات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتسوية المنازعات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والتنمية، وسياسات المنافسة، والمتطلبات البيئية، والتجارة في المواد البيولوجية.

البرنامج الفرعي ٤

الهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحسين قدرتها على المنافسة في التجارة الدولية عن طريق خدمات فعالة ومأمونة لدعم التجارة، وزيادة الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات واستخدامها بصورة مستدامة، وتنمية الموارد البشرية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) زيادة عدد الإجراءات النوعية الجديدة التي تتخذها البلدان النامية لتحسين كفاءة النقل وتيسير التجارة	(أ) تحسين الجوانب الإجرائية لتجارة البلدان النامية من خلال عدة سبل من بينها تعزيز كفاءة النقل وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية
(ب) زيادة عدد الإجراءات النوعية الجديدة التي تتخذها البلدان النامية لمعالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال	(ب) ترقية وعي وفهم البلدان النامية للخيارات المتعلقة بسياسات واستراتيجيات التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال
(ج) زيادة عدد إجراءات النوعية الجديدة المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتعزيز قدراتها في ميادين التجارة والاستثمار وخدمات دعم التجارة	(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية في ميادين التجارة والاستثمار وخدمات دعم التجارة عن طريق تنمية الموارد البشرية، وإقامة الشبكات واستخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة مستدامة

الاستراتيجية

١٠-١١ هذا البرنامج الفرعي يدخل ضمن مسؤولية شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة. ولبلوغ الهدف، ستتوخى الشعبة توسيع فرص الاستعانة بالمعلومات والمعارف وزيادة القدرة على ذلك. وستركز الشعبة بوجه خاص على خدمات دعم التجارة، مثل تعزيز كفاءة النقل، وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية، والتطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وتطوير قدرات المؤسسات التجارية

والتدريبية. وستسعى إلى بلوغ الهدف من خلال: (أ) البحث والتحليل في الوقت المناسب وعلى أساس مستقبلي؛ (ب) وضع توصيات بشأن السياسات لرسم الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على المستويات الوطني والإقليمي، والدولي؛ (ج) تعزيز الحوار لبناء توافق الآراء؛ (د) تقديم الدعم التقني بناء على الطلب؛ (هـ) بناء قدرات المؤسسات التجارية ومؤسسات النقل والتدريب. وستنشر على نطاق واسع التقارير والوثائق التي أُعدت في إطار هذا البرنامج الفرعي مع إسداء الخدمات الاستشارية، والتدريب، وعقد حلقات العمل على المستويين الوطني والدولي، حسب الاقتضاء، ومع الاعتماد على المعارف المكتسبة من خلال أنشطة التعاون التقني.

البرنامج الفرعي ٥

أقل البلدان نمواً وأفريقيا والبرامج الخاصة

ألف - أقل البلدان نمواً

هدف المنظمة: تشجيع إدماج أقل البلدان نمواً، على نحو تدريجي ومفيد، في الاقتصاد العالمي، وتيسير رفعها بسلسلة من قائمة أقل البلدان نمواً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة التي توافقت عليها وتوصي بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية	(أ) زيادة الفهم التحليلي للاقتصاد العالمي في جانبه المتعلق بالمشاكل الإنمائية في البلدان المعنية والتوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن
(ب) زيادة عدد البلدان التي تبذل جهوداً من أجل تعميم سياساتها وأولوياتها التجارية في صلب خططها الإنمائية الوطنية وتنفيذ مصفوفات العمل الواردة في إطار العمل المتكامل	(ب) دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية من خلال تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً

الاستراتيجية

١٠-١٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة أقل البلدان نمواً وأفريقيا والبرامج الخاصة. وكى تحقق الشعبة هذا الغرض، فإنها ستركز على تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نمواً عبر البحث وتحليل السياسات العامة، وضع مقترحات تتعلق بالسياسات العامة وتستند إلى هذه التحليلات، وتيسير النقاش بين الحكومات بشأن المسائل

ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، من بينها حالة هذه البلدان ورفعها بسلسلة من قائمة أقل البلدان نمواً، وتقديم المساعدة التقنية على أساس ما لدى البلدان المعنية من احتياجات تنفرد بها. وسيستمر، في "التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً" بحث أسباب تدي نصيب أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية والصلات القائمة بين التجارة والنمو وتخفيف حدة الفقر. وستنسّق أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع أخذ ما لدى البلدان المعنية من احتياجات تنفرد بها في الاعتبار وعبر المشاركة في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وعليه، فإن البرنامج الفرعي سيساهم في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

باء - تنمية أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا وإشراك البلدان الأفريقية إشراكاً كاملاً في الاقتصاد العالمي وإدماجها فيه بنجاح

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأفريقية المصدقة على التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة	(أ) توسيع نطاق الخيارات الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسات العامة والمتاحة من أجل تعزيز التنمية الأفريقية في مجالات خيرة الأونكتاد
(ب) زيادة عدد طلبات الحصول على المساعدة دعماً للشراكة الجديدة وغيرها من المبادرات المماثلة	(ب) زيادة الإفادة من الخدمات المقدمة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات في ما يتعلق بأفريقيا

الاستراتيجية

١٠-١٣ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة أقل البلدان نمواً وأفريقيا والبرامج الخاصة. وسيركز هذا البرنامج الفرعي على البحوث التحليلية من أجل تحديد المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية في أفريقيا وسيؤدي دوراً في مجال الدعوة للتوصل إلى توافق في الآراء في أوساط المجتمع الإنمائي الدولي بشأن أفضل التدابير التي تعالج ما تواجهه أفريقيا من مشاكل إنمائية. وستقام صلة وثيقة بين نتائج البحوث وتقديم الخدمات

الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات، وذلك بغرض تعزيز أنشطة بناء القدرات.

جيم - البرامج الخاصة

هدف المنظمة: الاستجابة للاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد المبادرات التي تتخذها البلدان المأتي ولتحسين مستوى مشاركة البلدان الساحلية غير النامية مشاركة التجارة العالمي	(أ) تعزيز التعاون الدولي لتنفيذ برنامج عمل للمضي قُدما في تنفيذ برنامج عمل المأتي ورفع مستوى مشاركة البلدان الساحلية غير النامية مشاركة التجارة العالمي
فعالة في نظام التجارة العالمي، من قبيل مشاركتها في صياغة اتفاقات حركة المرور العابر وتعديلها	(ب) المساهمة في متابعة نتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تغيير برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في سنة ٢٠٠٥
(ب) إنجاز المساهمات في هذه المتابعة في الوقت المناسب	

الاستراتيجية

١٠-١٤ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة أقل البلدان نموا وأفريقيا والبرامج الخاصة. ولتحقق الشعبة هذا الغرض، ستركز على تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نموا عبر البحث وتحليل السياسات العامة، وتقديم المساعدة الفنية على أساس ما لدى البلدان المعنية من احتياجات تنفرد بها. وعليه سيساهم البرنامج الفرعي في تنفيذ برنامج المأتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزيرة الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج استعراضه في الاجتماع الدولي الذي عقد في موريشيوس.

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: حفز التنمية البشرية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك عبر تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة دمج قطاع الأعمال التجارية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، التي تقاس بعدد شبكات البلدان المدعومة والشبكات المنشأة حديثاً بدعم من مركز التجارة الدولية لتعزيز عملية الدمج هذه ٢' زيادة دمج قطاع الأعمال التجارية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، التي تقاس بعدد الحالات التي عززت فيها المواقع التفاوضية للبلدان عبر مشاركة قطاع الأعمال التجارية بدعم من مركز التجارة الدولية ٣' زيادة عدد الاستراتيجيات الإنمائية التجارية الوطنية وغيرها من الأنشطة التي تؤدي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للتجارة الدولية التي تؤثر في فرص العمل والدخل وسبل الرزق	(أ) تعزيز دمج قطاع الأعمال التجارية في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي (ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة الوطنية لمساعدة المؤسسات على زيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي
١' زيادة عدد مؤسسات دعم التجارة التي تقيم شراكات دائمة مع مركز التجارة الدولية ٢' زيادة عدد مؤسسات دعم التجارة التي تطبق وسائل الدعم التي يعتمد عليها مركز التجارة الدولية وتكيفها مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ٣' زيادة عدد المؤسسات التي تحصل على الدعم من مركز التجارة الدولية إما مباشرة أو عبر شريكاتها من المؤسسات، وذلك لمعالجة مسائل التنمية التجارية	

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تحسين أداء قطاع الإنتاج والخدمات (ج) '١' زيادة عدد استراتيجيات التنمية التجارية في مجال التصدير الخاصة بكل قطاع التي تضعها على الصعيد المحلي البلدان الشريكة بدعم من مركز التجارة الدولية	'٢' زيادة عدد استراتيجيات التنمية التجارية الخاصة بكل قطاع التي تؤثر في فرص العمل والدخل وسبل الرزق وترصد تنفيذها البلدان الشريكة
'٣' تحسين الصلة بين الدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية والهدف وزيادة فعاليته لأنه أدى إلى تخفيف حدة الفقر نتيجة لتحسين التصدير على صعيد القطاع	'٤' زيادة عدد المعلومات المنقولة إلكترونياً من صفحات المنتجات والخدمات التابعة لصفحة مدخل مركز التجارة الدولية على الإنترنت

الاستراتيجية

١٠-١٥ تقع المسؤولية الجوهرية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق مركز التجارة الدولية. ويتمشى زخمه الاستراتيجي مع المهمة التي أسندتها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1819/LV، الذي يعترف فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تعزيز الصادرات في إطار نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وعلى متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. كما سيساهم في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وتوافق آراء مونتييري وإعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة وإعلان المبادئ وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس. وسيؤدي البرنامج الفرعي دوراً هاماً في مواصلة تنفيذ الإعلانين الوزاريين اللذين صدرا عن مؤتمر التجارة العالمية في الدوحة وهونغ كونغ، لا سيما عبر إشراك قطاع الأعمال التجارية

في المفاوضات التجارية وتزويده بإيضاحات عما يترتب على نظام التجارة المتعدد الأطراف من آثار في هذا القطاع.

١٠-١٦ ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في مساعدة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مكانتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة صادراتها وتحسين عمليات الاستيراد التي تقوم بها، مع ما تخلفه من أثر ذي صلة بفرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار هذا البرنامج الفرعي الإفادة من النتائج التي تحققت والدروس التي استخلصت في فترة الستين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما سيستمر، في إطار الجهود التي تبذل في إطار هذا البرنامج الفرعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المضي في استكشاف النهج الابتكارية لوصول فقراء المنتجين بسلسلة القيمة المضافة العالمية وبالأسواق العالمية وذلك لضمان استدامة مبادرات التخفيف من حدة الفقر. وسيجري التركيز على العمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات التي تتيح إمكانية إقامة صلات تعاقد خارجي قوية مع القطاع غير الرسمي. وستولى الأولوية لاستحداث أشكال ابتكارية من التعاون والتحالفات مع جهات شريكة جديدة بغية إشاعة التنمية التجارية المستدامة المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ضمنها قطاع الشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، وذلك، بشكل خاص، عبر تعزيز الشراكات في مجالي التخفيف من حدة الفقر والمساواة بين الجنسين. وسيعكف القائمون على هذا البرنامج الفرعي على قيام الشركاء في البرامج القطرية بالاشتراك في رصد مدى التقدم الذي يحرز قياساً للأهداف الإنمائية للألفية والغايات والمؤشرات وفي قياس ما يُحقق من نتائج وما يقدمه مركز التجارة الدولية من مساهمات لتحقيق تلك الأهداف.

١٠-١٧ ولكي يحقق مركز التجارة الدولية إنجازاته المتوقعة، سيسعى إلى تطبيق الاستراتيجيات التالية: (أ) دعم الأولويات التي يحددها الاستراتيجيون التجاريون ومديرو مؤسسات دعم التجارة؛ (ب) تزويد مديري المؤسسات بمعلومات عن الأسواق وبالمساعدة التي تدعمهم لاتخاذ القرارات؛ (ج) المساعدة في تهيئة بيئة أكثر دعماً لدفع الأنشطة التجارية الدولية إلى الأمام عبر المؤسسات التجارية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عبر عمله مع الشركاء في الشبكة ومؤسسات دعم التجارة؛ (د) تيسير عملية تطوير خدمات المعلومات الفعالة التي تقدمها مؤسسات دعم التجارة، الوطني منها والقطاعي، والشبكات التابعة لها بحيث تتمكن من تلبية الاحتياجات من المعلومات في قطاع الأعمال التجارية التابع لكل منها؛ (هـ) بناء قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية لتوفير التدريب على الإدارة والتصدير والتجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتأسيس

المؤسسات التجارية، ولتقييم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموارد وإيجاد الحلول؛ (و) تلبية أشد الاحتياجات الإنمائية إلحاحاً في مجال التصدير على مستوى قطاع الإنتاج وتنمية الأسواق وذلك عبر تقديم المساعدة إلى جمعيات القطاع ومؤسسات دعم التجارة، وتقديم المساعدة مباشرة إلى مؤسسات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ز) إشراك قطاع الأعمال التجارية في هذه الأنشطة وبناء قدراته ليتمكن من تنفيذ برامج تعزز الصادرات والتدريب داخل طائفة واسعة من مؤسسات دعم التجارة لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع الخدمات، بما في ذلك مشاركتها في الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات؛ (ح) تعزيز قدرة المؤسسات التجارية التنافسية عبر توفير إدارة لسلسلة الإمدادات تكون أكثر كفاءة وفعالية، وذلك بعدة وسائل من ضمنها إجراء تشخيص للقطاع الذي ينصب على الأسواق وتنفيذ استراتيجيات استناداً إلى نهج يتمحور حول سلسلة إعطاء القيمة للمنتج.

١٠-١٨ وسيتواصل السعي لإقامة شراكات وتحالفات استراتيجية هامة إضافية من أجل استكمال ميادين الخبرات الفنية للمركز وإتاحة المجال لزيادة الخدمات التي تقدم في القطاعات والمناطق التي تجاوزت فيها الطلبات قدرة المركز. وسيشتمل ذلك على إقامة تحالفات جديدة مع القطاع الخاص وزيادة عدد الشراكات مع الشركاء الوطنيين والإقليميين في البلدان النامية ووضع نماذج جديدة من هذه الشراكات، ورفع مستوى العلاقات وتوثيق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية ببناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، لا سيما مع المنظمين الأم للمركز وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وسيعمل المركز عن كثب مع الوكالات الأخرى في إطار مبادرتي "الإطار المتكامل المعزز" و "المساعدة من أجل التجارة" ويستغل خبراته الأساسية لتعزيز الصادرات. وسيجري تمثين الشراكات القائمة مع الشركاء الحاليين ومقدمي برامج بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة من قبيل أمانة الكومنولث والبنك الدولي/الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وسيوثق التعاون المباشر مع وكالات التعاون التقني الثنائية، وعلى رأسها الوكالات الموجودة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في مجال وضع الأنشطة الميدانية وتنفيذها. وسيقوم هذا التعاون على نهج أكثر استراتيجية لعلاقات المركز مع الجهات التي تمنحه مساعدات، وسيشمل النهج المتمحور حول البرامج والالتزامات المتعددة السنوات والحصول على قدر أكبر من الأموال غير المخصصة لأغراض معينة ومواءمة مقتضيات المركز المتعلقة بإعداد التقارير وتبسيطها. وسيواصل المركز اعتبار الشراكة مع القطاع الخاص من

أولوياته، إذ أنه قد نجح فعلا في إقامة تحالفات استراتيجية جديدة مع عدد من مؤسسات القطاع الخاص التي قامت إما بتمويل برامجه أو أنها أصبحت شريكة مباشرة له في ما ينفذه من أنشطة.

الولايات التشريعية (جميع البرامج الفرعية)

قرارات الجمعية العامة

مركز التجارة الدولية	٢٢٩٧ (د-٢٢)
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا	٢٧٩/٥٥
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢١٠/٥٦
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	٢٠١/٥٨
الحق في التنمية	١٨٥/٥٩
استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا	٢٠٩/٥٩
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٢٠/٥٩
التجارة الدولية والتنمية	٢٢١/٥٩
أزمة الديون الخارجية والتنمية	٢٢٣/٥٩
السلع الأساسية	٢٢٤/٥٩
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢٢٥/٥٩
مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٢٩/٥٩
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢٤٠/٥٩

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٢٤٤/٥٩
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢٤٥/٥٩
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٥٤/٥٩
نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
الحق في التنمية	١٥٧/٦٠
التجارة الدولية والتنمية	١٨٤/٦٠
التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	١٨٥/٦٠
النظام المالي الدولي والتنمية	١٨٦/٦٠
أزمة الديون الخارجية والتنمية	١٨٧/٦٠
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٨٨/٦٠
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٤/٦٠
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢٠٤/٦٠
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٠٥/٦٠
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢٠٨/٦٠
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)	٢٠٩/٦٠

التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢١٢/٦٠
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٢٢/٦٠
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا: الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نموا	٢٢٨/٦٠
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير	١٨١٩(د-٥٥)
قرارات مجلس التجارة والتنمية	
خطة العمل	TD/386
إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية	TD/387
الجزء الأول: الأونكتاد الحادي عشر - روح مؤتمر ساو باولو الجزء الثاني: توافق آراء ساو باولو	TD/412
قرار منظمة التجارة العالمية	
الإعلان الوزاري	WT/MIN(01)/DEC/1
برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري	WT/MIN(05)/DEC